بنك الشام
CHAM BANK
المصرف الإسلامي الأول في سورية

التاريخ : 2015/07/08
المرجع:SHD-15- 210

السادة / سوق دمشق للأوراق المالية المحترمين
دمشق– الجمهورية العربية السورية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة لبنك الشام

بالإشارة إلى اجتماع الهيئة العامة غر العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية لبنك الشام والتي عقدت بتاريخ 2015/06/30، نرفق لكم ربطاً صورة مصدقة عن محضر الاجتماع.
يرجى الاطلاع وشكراً.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام و التقدير،،،

أحمد يوسف اللحام
المفوض بأعمال المدير العام

بنك الشام
Cham Bank
HEAD OFFICE

رقم الوارد 905
التاريخ 2015 / 7 / 8

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية لشركة بنك الشام المساهمة المغفلة العامة

الجلسة الأولى

المكان : فندق داما روز قاعة زنوبيا الساعة : الحادية عشرة صباحاً تاريخ: 2015/06/30

بناء على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة شركة بنك الشام المساهمة المغفلة العامة إلى السادة المساهمين وفق أحكام المواد 150 و 173 و 176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في صحيفتين يوميتين وفق الآتي:

- العدد رقم 15788 تاريخ 2015/6/7 من صحيفة الثورة
- العدد رقم 15789 تاريخ 2015/6/8 من صحيفة الثورة
- العدد رقم 2163 تاريخ 2015/6/8 من صحيفة الوطن
- العدد رقم 2164 تاريخ 2015/6/9 من صحيفة الوطن

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و180 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

حضر الاجتماع السيد نعيم عنتر والسيد محمود حبشية مندوبي وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك بموجب كتاب التكليف رقم 1137 تاريخ 2015/06/14

كما حضرت السيدة لمى شيخو و الآنسة روبا حامد مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 161/2008 تاريخ 2015/06/25

والسيدة نيفين سعيد والآنسة شذى حمندوش مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب كتاب التكليف رقم 636/ص تاريخ 2015/06/25

صورة طبق الأصل

كما حضر السيد أسامة طاهر والسيد أحمد خليل شيخي عضوي مجلس الإدارة و تغيب بعذر باقي أعضاء مجلس الإدارة عن هذا الاجتماع.

كما حضر السيد عامر النداف مفوضاً عن شركة تدمر وبرايس ووتر هاوس كوبرز بصفته مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة.

ترأس الجلسة السيد أسامة الطاهر عضو مجلس الإدارة وأعلن عن تعيين السيد زياد الحفيان كاتبا للجلسة. والسيدين مروان مجركش و د. رياض داودي مراقبي تصويت.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الجلسة الأولى للهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية، تبين أن النصاب القانوني قد بلغ عدداً من الأسهم قدره14.917% من رأسمال البنك. فأعلن عن عدم اكتمال النصاب اللازم للجلسة الأولى وتأجيل الاجتماع إلى الجلسة الثانية والتي ستنعقد في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً.

كاتب الجلسة	ممثلي وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك	
السيد محمد زياد الحفيان	السيد نعيم عنتر	السيد محمود حبشية

مراقب تصويت	مراقب تصويت	رئيس الجلسة
السيد مروان مجركش	السيد د. رياض داودي	السيد أسامة طاهر

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية لشركة بنك الشام المساهمة المغفلة العامة

الجلسة الثانية

المكان : فندق داما روز قاعة زنوبيا الساعة : الثانية عشرة ظهراً تاريخ: 2015/06/30

بناء على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة شركة بنك الشام المساهمة المغفلة العامة إلى السادة المساهمين وفق أحكام المواد 150 و 173 و 176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في صحيفتين يوميتين وفق الآتي:

- العدد رقم 15788 تاريخ 2015/6/7 من صحيفة الثورة
- العدد رقم 15789 تاريخ 2015/6/8 من صحيفة الثورة
- العدد رقم 2163 تاريخ 2015/6/8 من صحيفة الوطن
- العدد رقم 2164 تاريخ 2015/6/9 من صحيفة الوطن

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و180 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

حضر الاجتماع السيد نعيم عنتر والسيد محمود حبشية مندوبي وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك بموجب كتاب التكليف رقم 1137 تاريخ 2015/06/14

كما حضرت السيدة لمى شيخو و الآنسة روبا [illegible] مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 161/2008 تاريخ 2015/06/25

والسيدة نيفين سعيد والآنسة شذى حمندوش مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب كتاب التكليف رقم 636/ص تاريخ 2015/06/25

كما حضر السيد أسامة طاهر والسيد أحمد خليل شيخي عضوي مجلس الإدارة و تغيب بعذر باقي أعضاء مجلس الإدارة عن هذا الاجتماع.

كما حضر السيد عامر النداف مفوضاً عن شركة تدمر وبرايس ووتر هاوس كوبرز بصفته مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة.

ترأس الجلسة السيد أسامة طاهر عضو مجلس الإدارة وأعلن عن تعيين السيد محمد زياد الحفيان كاتبا للجلسة.

والسيدين مروان مجركش و د. رياض داودي مراقبي تصويت.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الجلسة الثانية للهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم قدره 52.534% من رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة للجلسة الثانية.

صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة ونسخة ثانية لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون أعلن الرئيس قانونية الجلسة الثانية لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها، ورحب السيد رئيس الجلسة بالسادة الحضور وبمندوبي الجهات الرسمية عن وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية.

وعرض رئيس الجلسة على الحضور موضوع التنازل عن أي عيب أو شكليات في إجراءات الدعوة وتمت الموافقة على هذا الطرح والتنازل وإقرار صحة الدعوة والموافقة عليها والتنازل عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد بما يتعلق بهذا الخصوص.

ثم تمت مناقشة جدول الأعمال وفق الترتيب التالي:

1-سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للسنة المالية المنصرمة 2014 وخطة العمل لسنة 2015 والمصادقة عليه.

كلف رئيس الجلسة السيد أحمد اللحام- المفوض بأعمال المدير العام تلاوة تقرير مجلس الإدارة.

القرار الأول:

بعد المناقشة عرض تقرير مجلس الإدارة على التصويت وتمت الموافقة والمصادقة عليه بالاجماع وفق ما جاء فيه.

2- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية في ممارسة نشاطاته والمصادقة عليه.

تلا الدكتور أحمد حسن تقرير هيئة الرقابة الشرعية وأكد على التزام البنك بكافة معاملاته وعقوده واتفاقاته بأحكام الشريعة الإسلامية . وأكد أن مسؤولية الالتزام بالشريعة الاسلامية تقع على عاتق الإدارة اما مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية فتنحصر في ابداء رأي مستقل بناء على مراقبة العمليات المنفذة في البنك، وإعداد تقرير بذلك للمساهمين.

وافاد بأن العقود والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية في 31 / كانون الاول 2014، تبين انها تمت وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.

وأشار إلى أنه قد تم حساب نسبة الزكاة وفقاً لتوجيهات الهيئة وأكد ان واجب اخراج الزكاة يقع على عاتق المساهمين.

القرار الثاني:

بعد المناقشة والتصويت قررت الهيئة العامة المصادقة على تقرير هيئة الرقابة الشرعية.

3- سماع تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية وعن أحوال البنك وحساباته للسنة المالية المنصرمة والمصادقة عليه.

تلا السيد عامر النداف ممثل شركة تدمر & برايس ووتر هاوس كوبرز – سوريا تقرير مدقق الحسابات الذي بين فيه أن البيانات المالية الموحدة لبنك الشام تظهر بصورة عادلة جميع النواحي الجوهرية للوضع المالي للمصرف والشركة التابعة له كما في 31 /2014/12، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.

وأكد على التزام البنك بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الاوراق والاسواق المالية السورية وخصوصا فيما يتعلق بالبيانات المالية.

وأشار بأن البنك يحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وإن القوائم المالية الموحدة المرفقة متفقة معها وبأنه يوصي بالمصادقة عليها.

القرار الثالث:

بعد المناقشة والتصويت قررت الهيئة العامة المصادقة على تقرير مدقق الحسابات وفقاً لما جاء فيه.

4- مناقشة الحسابات و الميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ 2014/12/31 والمصادقة عليها.

تلا السيد أحمد اللحام كلمة رحب فيها بالحضور و أوضح بأن البنك قد حقق أرقاماً ممتازة خلال العام الماضي سيما فيما يتعلق بالميزانية وشكر مصرف سورية المركزي على جهوده المبذولة وكوادره الكفوءة التي تم تدريبها بشكل جيد بالإضافة إلى جهود المراقبين المصرفيين الداخليين الدائمين لدى المصرف وأفاد بأنه لولا حكمة مصرف سورية المركزي وتوجيهاته لما استطاعت البنوك الاستمرار حتى الان ضمن ظروف الازمة التي تمر بها بلادنا الحبيبة، كما بين أن البنك المركزي قد سبق العديد من البنوك المركزية لدى دول اخرى من حيث التزامه بتطبيق الحوكمة بشكل كبير لدى المصارف السورية. ومن ثم عرضت مديرة الإدارة المالية الآنسة جمانة الحموي الأرقام المبينة في التقرير السنوي و الظاهرة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. كما عرضت مخططات بيانية للمقارنة بين أرصدة عامي 2013- 2014، بالإضافة الى دراسة مقارنة للنتائج المالية لبنك الشام مع البنوك السورية الاخرى.

واهم النقاط التي تم تداولها هي:

- زيادة إجمالي موجودات بنك الشام لنهاية 2014 عما كانت عليه في نهاية عام 2013 بنسبة مقدارها 21% , وانخفاض الأرباح الصافية لبنك الشام لعام 2014 عما كانت عليه بنهاية عام 2013 ، بنسبة 11% وفي حال استثناء أرباح القطع البنيوي الغير محققة تكون صافي أرباح البنك 27 بنسبة زيادة مقدارها 117% عن عام 2013 .
- واكدت أن نتيجة الارباح التي حققها البنك خلال العامين السابقين ونتيجة سياسة تدوير الارباح فقد زادت حقوق المساهمين بعام 2014 عما كانت عليه بعام 2013 بنسبة 30%.
- وقد وجه المساهم الدكتور وليد الأحمر عدة اسئلة كان اهمها :

1- سبب التأخير في عقد اجتماع الهيئة العامة للمساهمين وعدم إرسال رسائل نصية بتاريخ عقد الاجتماع ومكانه.

2- ارتفاع حجم نفقات الموظفين، وخاصة مكافآت الادارة التنفيذية بالمقارنة مع العام السابق والبنك في ظروف أزمة.

3- المستجدات بالنسبة للمديونية المستحقة على دار الاستثمار الكويتية و مقدار المحصل منها والمقدار المحذوف منها.

4- توزيع الأرباح على المساهمين.

وأجاب السيد أحمد اللحام بأن مجلس الإدارة والادارة التنفيذية حريصين كل الحرص على حضور المساهمين واطلاعهم على جميع أعمال البنك، حيث تم الاعلان عن موعد الاجتماع في 4 أعداد لجرائد رسمية. والنهج المتبع هو ان يتم توجيه رسائل نصية لكافة المساهين كما هو الحال عليه في السنوات السابقة ومسألة عدم وصول هذه الرسائل لهذا الاجتماع هو امر تقني ليس إلا. كما أكد السيد اللحام أن مصاريف مجلس الإدارة هي عبارة عن نفقات السفر و التنقلات و الإقامة ضمن الفنادق لحضور اجتماعات مجلس الادارة نظراً لانعقادها خارج البلاد مع الاشارة إلى انخفاضها بالمقارنة مع اي بنك من البنوك الأخرى.

وعقب الدكتور رياض الداودي أن زيادة نفقات الموظفين كانت نتيجة حرص البنك على عدم نزوح خبراته نتيجة الظروف التي تمر بها البلد ، اضافةً لسعي الادارة إلى اجتذاب خبرات جديدة وفعالة لتحقيق العوائد المرجوة .

وأما بالنسبة لمديونية دار الاستثمار، فقد أوضح السيد محمد بلال مدير الادارة القانونية بأن بنك الشام تمكن من تخفيض رصيد مديونيته بذمة الشركة من ما يقارب 62 مليون دولار في عام 2009، إلى 13 مليون

دولار حيث تم تحصيل ما يقارب 49 مليون دولار عن طريق الشريك الاستراتيجي للبنك (البنك التجاري الكويتي) كما تمكن البنك من رفع الغطاء القانوني عن شركة الدار والغاء قرار الجدولة الامر الذي ادى إلى سقوط اجال السداد الممنوحة للشركة واستحقاق كامل رصيد المديونية فوراً، وصدر قرار قضائي بذلك مصدقاً من محكمة التمييز في الكويت.

واوضح ان كل ماسبق كان نتيجة كتب ومتابعات بنك الشام لاسيما مجلس ادارته مع البنك المركزي الكويتي بهدف رفع التغطية عن الشركة.

أما بخصوص توزيع الأرباح فقد بين السيد أحمد اللحام بأنه وبسبب بدايات البنك المتعثرة بإدارة الشريك الإستراتيجي السابق شركة دار الإستثمار والتي لم تتمكن من إدارة البنك بالشكل الصحيح ولم تعمل على إطفاء خسائر التأسيس بالمدة الزمنية اللازمة. وأيضاً الإدارة السابقة للبنك والتي قامت بتحميل البنك خسائر إضافية عن طريق إتخاذ قرارات خاطئة منها تشكيل 55% من مخصص مديونية دار الاستثمار (وهي بالدولار) تم تشكيلها بالليرة السورية. و بسبب انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار، فقد كلف ذلك البنك أكثر من 700 مليون ليرة خسائر إضافية تم إقتطاعها من أرباح البنك، وذلك لاصلاح هذا القرار الخاطئ و إعادة تشكيل المخصص وقدره 7 مليون دولار، بالدولار بدل الليرة السورية.

وللانتهاء من تشكيل كامل مخصص شركة الدار، فقد قمنا بتشكيل جزء من المخصص في عام 2014 قدره 3 مليون دولار، وبذلك شكلنا ما يقارب 10 مليون دولار أي نسبة 76 % من أصل 13 مليون دولار وهي مديونية شركة دار الاستثمار. وبعون الله سيتم استكمال تشكيل باقي المخصص هذا العام ليتم الانتهاء من عبئ هذه المديونية نهائيا.

وكما تعلمون، ليس باستطاعة أي شركة توزيع أرباح في حال وجود خسائر متراكمة لديها، وعلى الرغم من ذلك فإن الهدف الرئيسي لمجلس الإدارة الحالي هو الإنتهاء من تشكيل جميع المخصصات اللازمة للحفاظ على قوة البنك، ومن ثم إطفاء الخسائر المتراكمة بالسرعة اللازمة لكي يتم توزيع الأرباح على المساهمين الكرام بأسرع وقت ممكن، وكل ذلك ضمن الظروف الحالية التي تمر بها سورية.

- و رد سؤال من المهندس أيمن قواص يستفسر فيه عن مشروعات تحت التنفيذ :

اجاب السيد أحمد اللحام بأن البنك ماضي بسياسته التوسعية حيث أنه تم افتتاح فرع للبنك في منطقة المزة مع بداية عام 2015 كما تم استئجار فرعين في منطقة الكريقة وشراء عقار آخر في مدينة طرطوس

وجاري البدء باعمال التجهيز اللازمة لافتتاحهما قبل نهاية عام 2015 لما في ذلك من تعزيز وجود وانتشار البنك من خلال أفرع جديدة ضمن المناطق التجارية .

- ورد السؤال من الدكتور وليد الأحمر عن المحفظة المالية للبنك وحجم الديون المتعثرة والجهود المبذولة من أجل تحصيل القدر الأكبر منها لما يحقق ذلك للبنك من أرباح ضمن الظروف الراهنة.

ردت الأنسة جمانة الحموي أن حجم الديون المتعثرة لدى بنك الشام بلغت 3.134 مليار ل.س وهي تعادل 36 % من إجمالي المحفظة التمويلية والنسبة هي طبيعية نتيجة الظروف التي تمر بها البلاد وهو حال جميع البنوك السورية، كما اشارت إلى وجود اجراءات تحصيل صارمة لتحصيل أكبر قدر ممكن من الديون على يد خبرات وكفاءات جيدة إضافة الى رفع الدعاوى القضائية والتنفيذ على الضمانات المرهونة لصالح الدين مع الالتزام بقرارات مصرف سورية المركزي من حيث تشكيل المخصصات لمواجهة أي ديون معدومة.

القرار الرابع:

بعد المناقشة تمت المصادقة على الحسابات والميزانية السنوية لعام 2014 وفق ما جاء فيها.

5- اتخاذ القرار فيما يتعلق بالاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.

أوضحت الآنسة جمانة الحموي قيم المخصصات والاحتياطيات التي تم تشكيلها خلال عام 2014 و مدى التزام البنك بالقوانين و الأنظمة المفروضة من قبل مصرف سورية المركزي واتباع سياسة التحوط لمواجهة أي خسائر أو مخاطر محتملة .

القرار الخامس :

بعد مناقشة موضوع الاحتياطيات وعرضه على التصويت تمت الموافقة والمصادقة عليه بالإجماع.

6- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة و ممثلي الشركة عن السنة المالية المنصرمة.

عرض رئيس الجلسة على الحضور إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك عن السنة المالية المنصرمة.

القرار السادس:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2014.

7- البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2014.

تمت مناقشة موضوع تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم في المجلس خلال العام 2014 فأبدى الأعضاء رغبتهم بعدم تقاضي أية تعويضات عن عام 2014.

القرار السابع:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة على عدم صرف أي تعويضات لأعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم خلال العام 2014 وصادقت على مصاريف المجلس والتي بلغت خلال عام 2014 مبلغ 6,183,905 ل.س و التي هي عبارة عن مصاريف السفر والاقامة لحضور اجتماعات مجلس الإدارة .

8- انتخاب مدقق الحسابات لعام 2015 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.

بين السيد أحمد اللحام انه تم استدراج خمس عروض من قبل شركات دولية ومحلية لتقديم خدمة تدقيق الحسابات الشركة لعام 2015 و بالمقارنة بين الشركات تبين أن عرض شركة تدمر & برايس ووتر هاوس كوبرز كان الأفضل من حيث الكفاءة و السعر .

القرار الثامن:

بعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة العامة على انتخاب شركة تدمر & برايس ووتر هاوس كوبرز مدققاً لحسابات الشركة لدورة عام 2015 وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

9- الترخيص لمجلس الإدارة ببيع عقارات ضمانات الديون التي تؤول ملكيتها للبنك نتيجة التنفيذ الجبري عليها.

أوضح السيد أحمد اللحام بان البنك وفي اطار حرصه على تحصيل ومعالجة المديونيات المتعثرة يضطر في بعض الاحيان إلى شراء عقارات المتعثرين المقدمة كضمانة لتمويلاتهم عن طريق المزاد العلني مع التزام باعادة تسييل قيمتها عن طريق اعادة بيعها خلال فترة سنتين من شرائها بافضل الاسعار المتاحة، تبعاً لقرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي.

القرار التاسع:

بعد المناقشة والتصويت قررت الهيئة العامة تفويض مجلس الإدارة بالتصرف و بيع الضمانات العقارية المقدمة لقاء التمويلات الممنوحة لعملاء بنك الشام المتعثرين والتي تؤول ملكيتها للبنك عن طريق التنفيذ الجبري.

10- تعديل النظام الأساسي للبنك وفقاً لما يلي وتفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه للقيام بكافة الإجراءات اللازمة والحصول على الموافقات المطلوبة للتعديل:

عرض الدكتور رياض الداودي التعديلات التي تم إدخالها على ثلاثة مواد من النظام الأساسي للبنك لتوفيقها مع أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وفقاً لما يلي:

المادة /28/:

أ- يعقد مجلس الإدارة اجتماعات دورية وفق ما تقتضيه مصلحة الشركة على أن لا تقل عن مرة كل شهرين، وذلك بناء على دعوة يصدرها الرئيس يذكر فيها جدول الأعمال وفي حال تعذر ذلك توجه الدعوة من عضوين من أعضاء المجلس وتعقد الاجتماعات في مركز البنك أو في أي مكان آخر تحدده الدعوة ويجوز أن يتم بإحدى وسائل الاتصال الالكترونية.

المادة /57/:

ب- يكون للمساهم صوت واحد عن كل سهم يملكه وللمساهم أن ينيب مساهماً آخر عنه بكتاب عادي أو أن ينيب أي شخص آخر بموجب كتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية ويصدق رئيس الجلسة على الإنابة.

ت- يمثل المساهم إذا كان شخصاً اعتبارياً من ينتدبه الشخص المذكور لهذا الغرض بموجب كتاب صادر عنه والقاصر يمثله نائبه القانوني.

المادة /62/:

أ- يكون التصويت في الهيئات العامة بالطريقة التي يعينها الرئيس على أن تؤمن حرية التصويت وصحته.

ب- ويكون التصويت بالاقتراع السري حتماً إذا طلب ذلك 10% من المساهمين الحاضرين.

القرار العاشر :

بعد المناقشة والتصويت قررت الهيئة العامة الموافقة على تعديل النظام الأساسي للبنك وفقاً لما تم عرضه وتفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه للقيام بكافة الإجراءات اللازمة والحصول على الموافقات المطلوبة للتعديل.

11- الاطلاع على قيام خزانة تقاعد المهندسين بصفتها عضو في مجلس إدارة بنك الشام بتغيير ممثلها في مجلس الإدارة.

أشار رئيس الجلسة إلى قيام خزانة تقاعد المهندسين بصفتها عضو في مجلس إدارة بنك الشام بتسمية السيد أحمد خليل شيخي ممثلاً عنها في مجلس الإدارة وتم عرض موجز عن السيرة الذاتية للسيد أحمد خليل شيخي.

وأخيرا شكر رئيس الجلسة الحضور وأعلن انتهاء الجلسة في الساعة الواحدة وخمس وثلاثون دقيقة في نفس اليوم و التاريخ.

كاتب الجلسة

السيد محمد زياد الحفيان

ممثلي وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك

السيد نعيم عنتر

السيد محمود حبشية

مراقب تصويت

السيد مروان مجركش

مراقب تصويت

السيد د. رياض داوودي

رئيس الجلسة

السيد أسامة طاهر

صورة طبق الأصل

٧ تموز ٢٠١٥